التحليل النفسو احتماعي لظاهرة العنف ضد المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائرية (الأسباب والحلول).
دراسة ميدانية لعينة من نساء المتزوجات في ولاية جيجل – نموذجا-

أ/ حنان بوشلاغم
جامعة جيجل

د/ سامية ابريعم
جامعة أم البواقي

تاريخ الإرسال:2017-12-11 تاريخ القبول 2017-12-17 تاريخ النشر:2018-12-10

الملخص :

هدف هذه الدراسة لتوضيح مدى خطورة العنف الممارس ضد المرأة المتزوجة. حيث تم الاستعانة ببعض تقنيات البحث الميداني فقد استخدمت المقابلة كأداة رئيسية للدراسة إلى جانب الملاحظة، بالإضافة إلى استعمال المنهج الوصفي لملائمته لمثل هذه المواضيع. وفي ضوء ذلك أوصت الباحثة بضرورة محاربة العنف كظاهرة اجتماعية لأنها مسؤولية جماعية يجب أن تتم من خلال أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. وان يتضمن ذلك المزيد من حملات التوعية التي تعمل على تغيير ثقافة المجتمع، والعمل على توعية المرأة بحقوقها الإنسانية، وكيفية الدفاع عنها وعدم التسامح أو التعاون أو السكوت على أي نوع من أنواع العنف التي يمكن أن تتعرض له داخل وخارج المنزل.

الكلمات المفتاحية: العنف – المرأة – العنف ضد المرأة.

Abstract :

Objective of the study to illustrate the seriousness of violence against married women. Where he was hiring some field research techniques have used the interview as a key tool for the study along with the note, in addition to the use of the descriptive approach to the suitability of such topics. In light of this, the researcher recommended that the fight against violence as a social phenomenon because it is a collective responsibility that must be done through the state organs and institutions of civil society, and that includes more awareness campaigns are working to change the culture of the community and working to make women aware of their human rights and how to defend and lack of tolerance or cooperation or silence on any kind of violence that can be presented to him inside and outside the home.

Keywords: violence - women - violence against women.

تمهيد

العنف مشكلة وجودية منتشرة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية نظراً لغياب الحريات الفكرية والديمقراطية وغياب القانون على الرغم من الجهود المبذولة لمؤسسات المجتمع المدني ولجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان للتعريف بالعنف الممارس ضد المرأة المتزوجة وفضح ممارسات العنف في المجتمع، ووضع آليات للحد من انتشار هذه الظاهرة. ولكن هذه الجهود تصطدم بالكثير من المعوقات، كالافتقار إلى مراكز أبحاث تهتم بهذه الظاهرة وعدم توفـّر الغطاء القانوني لعمل اللجان الحقوقية من قبل أجهزة السلطة.

وفي هذا الصدد تحتل قضايا العنف ضد المرأة المتزوجة من موضوعات الساعة ومكانة مرموقة بين القضايا الرئيسة في الجزائر نظرا للتغير المتسارع الذي تشهده كافة الجوانب المجتمعية، لارتباطه بالأسرة الصغيرة وانعكاس أثاره ونتائجه السلبية على الأسرة الكبيرة، وبالتالي فمجاله لقي اهتمامات في كافة القوانين الوضعية، وأيضا في جل الشرائع السماوية، لكون المجتمع ليس باستطاعته أن ينشأ صالحا إلا إذا اقترن تكوينه بأسر سليمة وصالحة، فالأساس الذي ترتكز عليه الأسرة هي إثبات لواقعة الزواج والتي من شأنها أن تنشئ حقوقا والتزامات لكلا الزوجين نحو أسرتهما، وخاصة فيما يتعلق بتنشئة أولادهما تنشئة صالحة لا تشوبها أية اعتراضات أو عراقيل.

وعليه يمثل العنف ضد المرأة المتزوجة واحدا من أهم التحديات التي تواجه الجهود الرامية لتحسين الواقع المعيشي للمرأة لأنه يعد انتهاك لحقوق الإنسان بصفة عامة وانتهاك لحقوق المرأة بصفة الخاصة.

وسنحاول من خلال هده الدراسة الكشف عن أسباب تفشي هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري، وإبراز بعض الحلول لردع العنف الممارس ضد المرأة، وذلك من خلال دراسة ميدانية استطلاعية للوقوف على ذلك.

أولا: مشكلة الدراسة:

يعتبر موضوع إهمال الأسرة من موضوعات الساعة، لارتباطه بالأسرة الصغيرة وانعكاس أثاره ونتائجه السلبية على الأسرة الكبيرة، وبالتالي فمجاله لقي اهتمامات في كافة القوانين الوضعية، وأيضا في جل الشرائع السماوية، لكون المجتمع ليس باستطاعته أن ينشأ صالحا إلا إذا اقترن تكوينه بأسر سليمة وصالحة، فالأساس الذي ترتكز عليه الأسرة هي إثبات لواقعة الزواج والتي من شأنها أن تنشئ حقوقا والتزامات لكلا الزوجين نحو أسرتهما، وخاصة فيما يتعلق بتنشئة أولادهما تنشئة صالحة لا تشوبها أية اعتراضات أو عراقيل.

لذا فموضوع الإهمال العائلي يعتبر من موضوعات الساعة، وذلك لما ينتجه من آثار سلبية على المجتمع، والمقصود –حسب معيار المصلحة المحمية- بالجرائم ضد الأسرة هي جرائم تقوم على فلسفة حماية كل إخلال بالالتزامات المقررة تجاه الأسرة، من بينها قضية العنف ضد المرأة المتزوجة. وهذه الأخيرة ليست وليدة الحاضر، بل لها تاريخها العريق منذ الحضارات القديمة، والتي بدأت منذ سيطرة النظام الأبوي على وسائل الإنتاج وعلاقاته. وتعتبر هذه الظاهرة من الآليات الاجتماعية الخطيرة وانتهاكا" لحقوقها الإنسانية، والمتواجدة في كافة الطبقات الاجتماعية وعند جميع المستويات التعليمية. ولا يختلف اثنان على أن العنف ضد المرأة بصفة عامة والمتزوجة بصفة خاصة تشكل ظاهرة عالمية تتفاوت من مجتمع إلى آخر بحكم الأعراف والتقاليد والأنظمة، والعالم العربي ليس بمنأى عن هذا الإطار، إذ تشير الإحصاءات التي تخرج بين الحين والآخر إلى مدى انتشار الظاهرة في

المجتمعات العربية كما هو عليه الحال في العالم الغربي أيضاً. وفي الجزائر يعتبر العنف ضد المرأة من الطابوهات التي تم اقتحامها واتخذت استراتيجيات وطنية تضع حدا لانتشارها بعد أن تعددت مسبباتها في الفترة الأخيرة ليتضح أن الظاهرة تدعو إلى استئصال جذورها. وتأتي الإحصائيات تؤكد أن الجزائر هي واحدة من الدول التي لا زالت تتعرض فيها المرأة للإهانة على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الآونة الأخيرة بما فيها تكريس مبدأ المساواة مع الرجل في جميع المجالات، لكن لازالت 20 ٪ منهن يتعرضن إلى الإهانة و5 ٪ يتعرضن إلى العنف المادي. فمتى نودع هذا الوضع المأساوي الذي بات واحدا من بين المشاكل التي تؤدي إلى تشتت الأسرة الجزائرية؟ (1).

لذلك وللحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي تزعزع كيان الأفراد في المجتمع. سنحاول من خلال الدراسة الميدانية الكشف عن هذه بعض الجرائم داخل الأسرة والمتعلقة بالعنف ضد المرأة المتزوجة، وأسباب تفشي هذه الظاهرة وإبراز بعض الحلول لحماية الكيان الأسري. وستحاول هذه الدراسة أن تجيب على عدد من التساؤلات التالية:

- ما هي أسباب تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائري؟
- ما هي الحلول الكفيلة لردع والتقليل من تفشي هذه ظاهرة العنف ضد المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائري؟

ثانيا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لقد تم اختيار هذا الموضوع العنف ضد المرأة المتزوجة كموضوع للدراسة بعد توفر جملة من الأسباب منها:

1. الميل الشخصي لدراسة موضوع العنف ضد المرأة بصفة عامة والمتزوجة بصفة خاصة.
2. الرغبة الخاصة في توسيع دائرة معرفتي بهذا الموضوع وتحديد الكيفيات والعمليات المناسبة لذلك.
3. الميل الشخصي لدراسة قضايا المرأة والاهتمام بمشاكلها.
4. قابلية الموضوع للدراسة العلمية والميدانية باعتبارها ظاهرة موجودة.
5. إطلاعنا على بعض الدراسات أثارت فينا الرغبة لدراسة هذا الموضوع وهذا ما جعلنا نحاول معرفة الأسباب الحقيقية لتفشي هذه الظاهرة. وكذالك سعيا منا من أجل توسيع المعارف المكتسبة والمعلومات النظرية وتدعيمها بمعطيات ميدانية حقيقية حول الموضوع.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية هذه الدراسة في مجموعة النقاط التالية:

1. إلقاء الضوء على ظاهرة العنف وخاصة الموجه ضد المرأة المتزوجة.
2. ندرة الدراسات الميدانية التي تدرس موضوع البحث بتفاصيلها والتي تخص المجتمعات العربية، وهذا ما يتطلب التأكيد على دراسة هذه الظاهرة سواء عن طريق دراسات مكثفة تابعة لمراكز البحوث والجامعات أو عن طريق إجراء مسوحات دقيقة في متغيراتها للتوصل إلى صورة إحصائية دقيقة لدراسة وتحليل الظاهرة في المنطقة.

رابعا: أهداف الدراسة:

دارسة أنواع العنف التي تمارس ضد المرأة من خلال المعرفة والفهم وما تحتويه تلك الدارسة

1. تعزيز دور المرأة في المجتمع، والذي يحقق الضمان لها كدوار" رئيسيا" إلى جانب الرجل

2. تحديد العوامل المرتبطة بالعنف ووعي المرأة به (فردية- أسرية – مجتمعية).
3. التعرف على استجابة المرأة للعنف والجهات التي تلجأ إليها.
4. التعرف على مواقف الرجال اتجاه العنف ضد المرأة والعوامل المرتبطة بهذه المواقف (فردية- أسرية – مجتمعية).

خامسا: تحديد المفاهيم:

1. مفهوم العنف:

لغة: كلمة العنف في اللغة العربية من الجذر (ع-ن-ف) وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه يعنف عنفا وأعنفه وعنفه تعنيف، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في ما لا يعطي على العنف أما الأعنف كالعنيف، والعنيف الذي لا يحسن الركوب وليس له رفق بركوب الخيل وأعنف الشيء: أخذه بشدة، واعتنف الشيء كرهه، والتعنيف: التوبيخ والتقريح واللوم.

وعنف: العين والفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق، قال الخليل العنف ضد الرفق واللين، تقول عنف يعنف، فهو عنيف إذا لم يرفق في أمره[2].

من الناحية التاريخية كلمة العنف مشتقة من الكلمة اللاتينية أي القوة وهي ماضي كلمة والتي تعني يحمل وعليه فكلمة العنف تعني حمل القوة أو تعمد ممارستها اتجاه شخص والعنف بذلك يعني استخدام وسائل القهر والقوة والتهديد لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين.

يرى **مصطفى حجازي** أن العنف هو لغة التخاطب الأخيرة والممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس الفرد بالعجز عن إيصال صوته بواسطة الحوار العادي وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل[3].

ويقصد به الإيذاء المادي المحسوس، ومنها الأضرار الجسدية والنفسية والعاطفية والجنسية التي يسببها أحد أفراد الأسرة للآخرين[4].

وعليه يمكن القول بأن العنف هو: استخدام القوة المادية أو المعنوية لإلحاق الأذى بالطرف الآخر استخداماً غير مشروع.

وكتعريف **إجرائي فإن العنف** هو أي عمل وهجومي فيه بصمات عدوانية يهدف إلى إلحاق أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة.

2. مفهوم المرأة:

المرأة كلمة مشتقة من مرأ مصدروها المروءة وتعني كما الرجولة والإنسانية، ومن هنا المرء هو الإنسان والمرأة هو مؤنث الإنسان.

وكما يعرفها البعض بأنها الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض[5].

مفهوم العنف ضد المرأة:

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة بصورة أكثر دقة، فهو" رد أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس النوع ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معناه جسمية أو نفسية أو جنسية للمرأة ، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو ا لخاصة"

كما يمكن تعريف العنف بأنه سلوك يتسم بالإساءة، ويشير بصفة عامة إلى استخدام القوة التي تسبب الضرر والأذى من قبل شخص للآخر[6].

وكثيرا ما يستخدم مصطلحي ''العنف النوعي'' و''العنف ضد المرأة'' بالتبادل من الناحية الفنية، يشير مصطلح ''العنف النوعي'' إلى العنف الموجه ضد شخص بسبب جنسه أو جنسها وتوقعات دوره أو دورها في المجتمع أو الثقافة. ولكنه كثيرا ما يستخدم لوصف

العنف ضد النساء لأن النساء أكثر تعرضا من الرجال للتمييز أو الإيذاء. وللعنف ضد المرأة عدة أشكال منها: جرائم الشرف والعنف الأسري والتحرش بالسيدات والفتيات في الأماكن العامة والمدارس وأماكن العمل والاتجار بالسيدات والفتيات ختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية الضارة مثل زواج الأطفال(7).

وكتعريف إجرائي **العنف ضد المرأة** هو السلوك أو الفعل العدواني الذي ينجم عن وجود علاقة قوة غير متكافئة بين رجل ومرآة.

سادسا: النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة:

العنف ضد المرأة من الأمور التي تجلب انتباه المتصفح والمتتبع لأن ظاهرة العنف ضد المرأة أبشع طريق لإنتهاك حقوق الإنسان عامة وحقوقها خاصة ثم كيف نقوم بالتمييز بين المرأة والرجل وهي رفيق دربه ومؤمن طريقه في الحياة وشريك ماضيه وحاضره ومستقبله فوراء كل رجل عظيم امرأة عظيمة وإن الذين يدعون السلم ويحرضون على العنف ضد المرأة لهم شر خلق الله في الأرض كلها.

شكلت ظاهرة العدوانية الإنسانية، وما زالت تشكل الجانب المظلم في تاريخ المجتمعات الإنسانية. وقد تبددت الآمال التي علقتها الإنسانية على الدور المتعاظم للتقدم الإنساني وإمكانياته في السيطرة على الظاهرة واجتثاثها. وعلى الرغم من تعاظم القيم الإنسانية الجديدة التي تؤكد السلام والأمن والإخاء والعدالة والديمقراطية ،مازال العنف يطرح ظله الثقيل ليبدد كل الطموحات في حياة تسودها قيم المسالمة والأمن والإخاء.

فالتاريخ الحديث يسجل بان العنف الإنساني ظاهرة تأخذ مداها المتعاظم في مختلف مجالات الوجود الاجتماعي، وتضرب وجودها بإحكام في مختلف التنوعات الجغرافية، في الشمال والجنوب، وفي الشرق والغرب، وتترك بصماتها المأساوية على مختلف انطباعات الحياة في هذا العصر، ولا سيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

1. **النظريات المفسرة للعنف من المنظور الاقتصادي:**

أعطت الماركسية مقاييس علمية وموضوعية لدراسة تقييم مختلف ظواهر العنف في الحياة الاجتماعية، كاشفة عن علاقتها المباشرة مع مصالح طبقات معينة وتبعيتها للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية المسيطرة.فالتناقضات الاجتماعية الحادة لعمليات التطور الاجتماعي والظروف التاريخية الملموسة التي تكتسب فيها مشكلة العنف خواصها الحديثة وحدة لم يسبق لها مثيل.حيث أن مفهوم العنف ككل الحالات الاجتماعية هو انعكاس شكل معين للعلاقات الاجتماعية، شكل اجتماعي من حركة المادة، وبنفس الوقت للعنف طابعه المتميز للتعبير عن هذه العلاقات والتأثير عليها، ودوره وهدفه الخاص في الممارسة التاريخية الاجتماعية للبشرية(8).

2. نظرية المصدر:

(القوة والعنف في الأسرة): يشير Goode إلى أن كل التفاعلات والعلاقات الاجتماعية تعتمد إلى حد ما على القوة أو على التهديد بها، ففي داخل النسق الاجتماعي كلما زادت الموارد التي يتحكم الشخص فيها، كلما زادت القوة التي يستطيع أن يحشدها.وكلما زادت مصادر وموارد الشخص التي يستطيع أن يستخدمها في أي لحظة قلما قلت درجة ممارسته الفعلية للعنف, وبالتالي فإن الفرد يلجأ إلى استخدام العنف عندما تكون موارده غير كافية أو ضئيلة. فعلى سبيل المثال، فإن الزوج الذي يريد أن يكون العضو المسيطر، والحاكم الآمر الناهي في محيط أسرته ولكن تعليمه منخفض، ودخله ضئيل ويفتقر إلى مميزات الشخصية الفعالة، يلجأ إلى العنف حتى يجسد الشخصية التي يحلم بها(9).

وهنا نعطي مثال عن الشباب الجزائري فانعدام المصدر المالي وانعدام قنوات اتصال بينهم وبين السلطة للتعبير عن حاجاتهم وانشغالاتهم تؤدي بهم إلى حالات عنف إما لكسب مال عن طرق السطو والسرقة أو الإعتداء على الممتلكات العامة في الشوارع وقطع الطرقات لإسماع أصواتهم إلى الجهات المسؤولة.

3. **النظرية النفسية:** العنف أو العدوان في بعض الحالات تكمن خطورته في كونها أحد احتمالات التكوين الإجرامي عند البعض أو الاستعداد له، فهو بذور الشر الكامنة التي إذا ما تعهدها التربية المناسبة نمى وأثمر (مجرما)، هذه التربة إنما هي باقي العوامل المساعدة سواء أكانت الأسرة أو المجتمع بمؤسساته النظامية واللانظامية.

وتركز نظرية مدرسة التحليل النفسي على حافزين بيولوجيين فطريين , هما حافز الجنس وحافز العدوان , الأول من وجهة نظرها يلعب دورا خطيرا في تحديد سلوك الفرد واتجاهاته في مختلف أدوار حياته وهو ملازم له للمحافظة على ذاته وتأكيد وجوده.والعدوان هو الآخر حافز فطري يتصل بالحوافز البيولوجية , وظيفته المحافظة وإشباع حاجاته، ويظهر العدوان حين تبقى الحاجات بلا إشباع نتيجة كبتها أو صدها كما يظهر في أي صورة من صور تأكيد الذات.

كما أن الإنسان قد يمارس عملا عدوانيا ضد آخر، دون أن تكون لديه مشاعر كراهية ضده , أي بمعنى أنه لا يرغب في نهاية الأمر أن يسبب له الشقاء أو الزوال، وهذا المفهوم يجب ألا يستخدم إلا إذا كانت هناك نية في إزالة الآخر أو على الأمثل إيذائه[10].

النظرية الاجتماعية: هناك عدة قوانين ونظريات اجتماعية لها أهميتها في تفسير العنف والجناح.ومن هذه القوانين ما يسمى قانون التشبع الجنائي الذي يذهب إلى أن كل وسط اجتماعي يحتفظ بنسبة ثابتة من الإجرام ، وقانون زيادة التشبع الجنائي حيث تقود الكوارث الطبيعية إلى زيادة معدل الجريمة، الذي لا يعود إلى حالته الأولى إلا بزوال الكارثة سواء كانت حرب أو مجاعة أو وباء. ولقد أوضح **"فيري Ferri** " انه كلما تقدم الإنسان انخفض عنصر العنف وازداد الخبث والدهاء في الجريمة.

كما انتقد" **دوركايم** "وغيره من علماء الاجتماع الفرنسيين، نظرية لومبروزو، مركزين على أهمية الوسط الاجتماعي في تفسير العنف ، دون إنكار أهمية العامل البيولوجي. ولم يقصر" **جبرائيل تارد** "دراساته على كيفية تأثير الوسط الاجتماعي على الفرد ، بل حاول دراسة السبب وراء ذلك ، حيث صاغ قانون التقليد أو المحاكاة باعتباره العامل الأساسي وراء العنف .

ويذهب البعض إلى أن من أهم الاتجاهات التي احتواها المدخل السوسيولوجي في تفسير الجناح ، ذلك الاتجاه الذي على ضوئه ربط علماء الاجتماع التفاوت في معدلات الجناح بما طرأ على التنظيم الاجتماعي من تغير، وخاصة في النظم الاجتماعية الأساسية .وعليه اهتم القائلون بهذا الاتجاه بظاهرات مثل الجماعات الأولية ، وحركة السكان وخصائصهم والعمليات السكانية والصراع الثقافي والتدرج الطبقي الاجتماعي.

ويرى" **كلينارد** "عند حديثه عن البناء الاجتماعي والسلوك الإنحرافي أن هذا السلوك يرتبط بالمكانة المعتمدة على الطبقة الاجتماعية. فالمكانة الطبقية يمكن أن تتمثل في معايير الجوار المتباينة وفي الأنماط المتمايزة للعلاقات الشخصية خاصة بين الآباء والأطفال. وفي هذا تحدث "**كلينارد** "عن جرائم ذوي الياقات البيضاء التي تسود الطبقات الوسطى والعليا، والجرائم التي تسود الطبقات السفلى كالبغاء والممارسات الجنسية قبل الزواج .وينتهي من هذا أن الجناح ظاهرة ترتبط بالطبقة الدنيا.

كما ظهر اتجاه آخر يهتم بتحديد العمليات الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى العنف. ويركز أصحاب هذا الاتجاه على النظريات الخاصة بالتعلم والتنشئة والتطبيع الاجتماعي ، معتقدين أن السلوك الإنحرافي قد يكون نتيجة لعمليات التعلم ذاتها أو متضمنا داخلها .وبهذا يفسر علماء الاجتماع السلوك الإنحرافي برده على عوامل ومسببات داخل المجتمع أو المنطقة التي يعيش فيها الفرد ن أو إلى الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها .كما يفسرون العنف بأنه انتهاكا للقيم والمعايير والقواعد المنظمة للسلوك والأدوار والمراكز التي يشغلها أفراد المجتمع[11].

وفي نظرية التفاعل الرمزي نرى أن الكائنات الإنسانية تسلك إزاء الأشياء في ضوء ما تنطوي عليه هذه الأشياء من معان ظاهرة لهم , وأن هذه المعاني هي نتاج التفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الجانب الأهم في التنشئة يقع على عاتق الأم , ويشاركها في ذلك الآباء والأجداد والمعلمون.

5- من المنظور الإسلامي:

لقد دعا الإسلام بالنص الصريح " **وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم**". الأنفال (الآية61).

فالإسلام يرى الطبيعة الإنسانية مكونة من جسد وعقل وروح ونفس , وهنا أعطى لكل شطر حقه , في الراحة والتربية والأخلاق وطلب العلم والتسامح وصلة الرحم وإفشاء السلام والجلوس عند الغضب والعفو عند المقدرة، كما وضع الحدود والقصاص والعقاب لأهداف نظامية وردعية للفرد والمجتمع. كما نبذ الاعتداء على وجه غير حق وحرم الظلم والسلب والنهب ووضع لذلك روادع وحمى لا يجوز تجاوزها[13].

الإطار الميداني للدراسة:

أولا: المنهج المستخدم في الدراسة:

لكي ننطلق في أي دراسة لا بد أن تتوفر على خصائص معينة تؤهلها لأن تكون كذالك ومن بينها وجود منهج علمي، لأن قيمة النتائج تتوقف على قيمة المنهج المستخدم. والمقصود به:"مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه[14].

ولقد جاء اختيارنا للمنهج الوصفي نظراً لتفاصيل هذا المنهج والذي تعتمد عليه وبشكل أساسي أغلب الدراسات العملية في مجال البحوث والدراسات السوسيولوجية على وجه التحديد. فهو يهتم بوصف الظاهرة، ويقوم بتجميع الشواهد من الظروف السائدة فعلاً، أي أنه يعتمد على توصيف ما هو كائن بالفعل وتفسير وتحديد العلاقات الموجودة بين الوقائع، كما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المدروسة، إذ يسمح بوصفها والتعبير عنها كماً وكيفاً، فهو كفيل بإبراز الحقائق وتحليلها وتفسيرها في عبارات واضحة ومحددة بشكل يساعد من التخفيف أو الحد من انتشار هذه الظاهرة. مع التوصل إلى تفسيرات واقتراحات بشأن الظاهرة المدروسة، بمعنى دارسة الترابط والتفاعل المتبادل مع دارسة التداخل والتباين في ادارك الظاهرة ضمن واقع اجتماعي ذات طبيعة وثقافة معينة.

ثانيا: المقابلة:

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة اعتمدنا على تقنية المقابلة والتي تعرف على أنها:" تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات وأراء أو معتقدات شخص أخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض المعلومات الموضوعية"[15].

لأنها أنسب تقنية للمواضيع الاستكشافية، بالنظر لدا توفره من قدرة على التعمق في الموضوع والحوار التفاعلي المباشر مع الأشخاص الذين لهم خبرة وإطلاع بمثل هذه

المواضيع حساسة حيث تمت مقابلة بطريقة مباشرة مع النساء التي يتعرض للتعنيف من قبل أزواجهن، ورجال الشرطة وكذا مقابلة إلكترونيا من خلال بعث دليل المقابلة لمختصين في علم النفس وعلم الاجتماع التربوي ويمكن تلخيص أهم نتائج التي تم التوصل إليها من خلال المقابلة كما يلي:

1. مقابلة مع رجال شرطة:

وفي مقابلة قمنا بإجرائها مع اثنين من رجال الشرطة فقد أوضحا بأنه ناذرا ما تأتيه شكوى من مرأة تقر بتعرضها لاعتداء أو عف من قبل زوجها، وعند سؤاله عن السبب أقرا بأن ذالك يرجع إلى كون الضحية تعتبرها من الاعتداءات البسيطة التي لا تستدعي الإبلاغ عنها. بالإضافة إلى كونها تشعر بخوف من انتقام الجاني. كما أن الضحية تفادي التعامل مع الجهات الأمنية وهذا يمكن لنقص الثقة برجال الأمن.

2. **مقابلة مع رجال الدين:**

من خلال المقابلة التي أجرينها مع ثلاثة رجل دين وسألهم عن السبب وراء ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة المتزوجة من قبل زوجها إلى أنه راجع حسب رأيه قضية ضرب الزوجات محسومة شرعاً، فالإسلام نهي عن ضرب الزوجات، وقبله كان المشركون يدفنون نساءهم أحياء وجاء الإسلام ليعظم قيمة المرأة ويعطيها حقوقاً، والقاعدة الإسلامية في هذا الأمر تنظيم العلاقة الزوجية بين الزوجين، إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، والتهذيب الذي كان الرسول - ﷺ - يقصده هو ضرب خفيف بالسواك لا يؤذي.

3. **مقابلة مختصين في علم النفس:**

من خلال مقابلة التي أجريها مع مختصين في علم النفس فقد رؤوا بأن العنف الممارس على المرأة المتزوجة راجع بالدرجة أولى إلى الأسباب النفسية كأحد الأسباب التي تؤدي إلى أن يسيء الأفراد إلى شركائهم الحميمين، والمشكلات الشخصية والأمراض النفسية متغيرات ترتعادة بالمعنف وتمثل الاضطرابات الشخصية لدى المسيئين أحد أسباب العنف الموجه للمرآة، كالشك بتصرفات من حولهم وخاصة الإناث، والحرمان من الإشباع العاطفي والقلق، كما تعتبر الأمراض النفسية من الأسباب المهمة لتعرض المرآة للعنف من قبل الرجل.

وأكدوا بأن تعنيف المرأة له آثاره البالغة الأهمية والمرأة إذا ما تعودت على التعنيف تكون ردة فعلها سلبية تجاه بيتها وأبنائها وأسرتها فتنقلب الحياة إلى جحيم وتتحول من حياة قائمة على الاستقرار والمحبة بين الزوجين إلى جحيم وتصبح المرأة كارهة لزوجها ويصبح هناك كره وحقد بينها وبين زوجها وينتج ملا يحمد عقباه من نتائج سلبية على المجتمع. كما يعد الاكتئاب والقلق والانطوائية وكره الحياة من أكثر الأمراض النفسية التي تصيب النساء المتزوجات اللواتي يتعرضن للعنف داخل أسرهم. فهي من جانب تهان وتمتهن كرامتها بالضرب ومن جانب آخر تذوق المرارة نتيجة تعرض أطفالها للعنف الذي لا حيلة لها على حمايتهم منه.

4. **مقابلة مع مختصين في علم الاجتماع التربوي:**

فقد رؤوا بأن سبب وراء العنف ضد المرأة المتزوجة راجع إلى العنف القهر الاجتماعي من أهم مكونات العنف، ليس للفرد فحسب بل في المجتمع أيضاً فمن عدم المساواة الشخصية والنبذ الاجتماعي وانعدام العدالة في بعض المواقف الإدارية والتربوية والقانونية كلها عناصر مولدة للعنف والعدوان. بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي اعتادها مجتمع ما والتي تتطلب من الرجل -حسب مقتضيات هذه التقاليد- قدراً من الرجولة في قيادة أسرته من خلال العنف، والقوة، وذلك أنهما المقياس الذي يبين مقدار رجولته، وخصوصاً الثقافة الأسرية فكلما كان المجتمع على درجة عالية من الثقافة والوعي، كلما تضاءل دور هذه الدوافع حتى

ينعدم في المجتمعات الراقية، وعلى العكس من ذلك في المجتمعات ذات الثقافة المحدودة وأياً ما تكون الأمراض الفيسيولوجية أو البيئية فالعنف مرفوض حضارياً وأخلاقياً وسلوكياً واجتماعي.

5. **مقابلة الخاصة مع النساء التي يتعرضن للعنف من قبل أزواجهم**:

تم إجراء مقابلة مع بعض النساء التي يتعرضن للتعنيف من قبل أزواجهم، والمقدر عددهن بـ 25 نساء حيث أقررن بأنهن يتعرض لأنواع مختلفة من التعنيف منها:

- ✓ **العنف الجنسي**: أقرت 4 نساء بأنهن تعرضن مؤخر للعنف الجنسي. حيث قلن بأنه يتم إرغامهن على الممارسة الجنسية، والشتم بألفاظ رديئة، وإجبارهن على ممارسة الجنس، أو الإجبار على القيام بأفعال جنسية لا تقبلها المرأة. مع الإشارة إلى أن هذا الشكل من الأشكال الأكثر شيوعا فهو يتم ضد رغبتهن أو عند المرض.
- ✓ **العنف البدني (الجسدي):** حيث قالت 6 سيدات في مقابلة بأنهن تتعرضن للعنف البدني على يد أزواجهن في وقت ما في حياتهن الزوجية، وكانت أشكال العنف البدني الأكثر شيوعا لديهن هو الضرب والدفع والإمساك بالشعر والركل والجر على الأرض، المسك بعنق باليد، والعض، والخنق.
- ✓ **العنف العاطفي**: من خلال المقابلة التي تم إجرائها مع النساء التي يتعرضن للعنف وجدنا 7 نساء أكدن بأنهن يتعرضن للعنف العاطفي وهو شكل من أشكال العنف البدني أو الجنسي أو الاقتصادي على المرأة من الناحية النفسية، إلا أن دراسة كشفت أن النساء يعانين بالإضافة إلى كل ذلك إلى الإيذاء العاطفي بشكل روتيني. حيث أكدت بعض النساء بأن أزواجهن يقومون مؤخرا بإهانتهن وإشعارهن بالسوء أو تجاهلوهن أو التعامل معهن بلا مبالاة أو هددوا بالطلاق أو منعوهن من زيارة الوالدين أو من الخروج من المنزل الحبس المنزلي كما أطلقته إحداهن على وضعها داخل المنزل بأنه أشبه بالحبس.
- ✓ **العنف الاقتصادي**: معظم النساء المتزوجات في الجزائر لا تعملن وتعتمدن على دخل أزواجهن. لذلك قد تضطر إلى تحمل سلوك الأزواج المسيء بسبب تبعيتهن. وهذا ما أقرت به معظم الباحثات حيث أنهن كان يضغط عليهن على اقتراض المال من الوالدين والأقارب، وقالت الأزواج رفضوا إنفاق المال عليهن. وهذا لا يقتصر فقط على اللواتي لا تعملن فقط، بل أكدت بعض النساء العاملات بأنهن يتعرضن لتصرفات مسيئة من قبل الأزواج فقد كانوا يطالبون بكل ما يكسبنه.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة:

1. **نتائج الدراسة متعلقة بأسباب تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائري**:

من خلال المقابلة التي تم إجراءها مع بعض رجال الشرطة، ومختصين في علم النفس وعلم الاجتماع التربوي، بالإضافة إلى بعض النساء المعنفات. خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتعلق بالأسباب التي تؤدي إى تفشي ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ موازين القوة بين الطرفين مختلة وهي ضد النساء فالرجال ينظرون إلى المرأة إلى أنها ناقصة عقل.
- ✓ الحالة الاقتصادية باعتبار الرجل هو المسؤول عن النفقة في الأسرة لذلك يحس بأنه له القوة على المرأة.

- ✓ الخلافات الزوجية والصراع بين الزوجين .
- ✓ ارتفاع عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في منزل واحد (الأسرة الممتدة).
- ✓ الجهل بحقوق المرآة واحتياجاتها أو تجاهلها كما أوصى بها الشارع الحكيم
- ✓ التنشئة الاجتماعية النمطية للذكور والإناث.
- ✓ التميز في المعاملة بين الذكور والإناث ضمن الأسرة .
- ✓ تكريس النظرة الدونية للمرآة الأنثى وتمجيد فوقية الرجل.
- ✓ صراع الأدوار الاجتماعية والنموذج الأبوي المتسلط.

بالإضافة إلى هذه الأسباب نجد بأن المرأة في حدة نفسها تعد أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد، وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل لذلك، إذ نجد نساء يتقبلن حالة العنف التي يتعرضن لها بسبب تفكيرهن بأنهن إلى أي سوف يذهبن إذا تركن المنزل. مما يجعل الآخر (الرجل) يأخذ في التمادي والتجرؤ أكثر فأكثر. وقد تتجلى هذه الحالة أكثر عندما تفكر المرأة إلى من تلجأ إليه ليقوم بحمايتها.

في مقابل ذلك إلى وجود أسباب ثقافية كالجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتع من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف. وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمُعنِّف لها، فجهل المرأة بحقوقها و واجباتها من طرف، وجهل الآخر بهذه الحقوق من طرف ثان مما قد يؤدي إلى التجاوز وتعدي الحدود.

كما أن العادات والتقاليد التي اعتادها مجتمع ما والتي تتطلب من الرجل -حسب مقتضيات هذه التقاليد- قدراً من الرجولة في قيادة أسرته من خلال العنف، والقوة، وذلك أنهما المقياس الذي يبين مقدار رجولته، وإلاّ فهو ساقط من عداد الرجال. وهذا النوع من الدوافع يتناسب طردياً مع الثقافة التي يحملها المجتمع، وخصوصاً الثقافة الأسرية فكلما كان المجتمع على درجة عالية من الثقافة والوعي، كلما تضاءل دور هذه الدوافع حتى ينعدم في المجتمعات الراقية، وعلى العكس من ذلك في المجتمعات ذات الثقافة المحدودة.

2.نتائج الدراسة المتعلقة بالحلول الكفيلة لردع والتقليل من تفشي هذه ظاهرة في المجتمع الجزائري:

كشف البحث الحالي على الرغم من انه ذات طابع استكشافي وأجريت على عينة محدودة العدد، إلا أنها أسفرت عن مجموعة من النتائج المفيدة حول بعض جوانب ظاهرة العنف الموجه ضد النساء المتزوجات بكل أشكاله، مما يسهم في توعية المرأة بأبعاد هذه الظاهرة بحيث يصبحن أكثر فهماً لها، وأقل عرضة لأن لا يقعن ضحية لها مما يجنبهن النساء الآثار السلبية لهذه الظاهرة كما كشف البحث عن أن ظاهرة (العنف الجنسي هي الظاهرة الأكثر انتشاراً بين أنواع العنف الممارس ضد المرأة من قبل أزوجهن، وبناءا على ذلك تم استخلاص جملة من الحلول والاقتراحات للحد من تفشي الظاهرة في المجتمع الجزائري ونذكر منها:

- ✓ تثقيف الشباب في وقت مبكر حول القضايا النوعية لإعدادهم لإقامة علاقات زوجية صحية والبدء في برامج تجريبية لتوعية الشباب من الذكور وإشراكهم في تطوير سلوكيات أكثر احتراما اتجاه المرأة.
- ✓ عدم التساهل مع الرجال الذي يثبت عليهم ممارسة العنف ضد النساء وعقابهم عقاباً يتناسب بما قاموا به من جرم.
- ✓ تقنين الأحكام الخاصة بالطلاق والنفقة و الحضانة وغيرها مما يقع على كاهل المرأة أياً كان موقعها ممن ظلمها وألا تترك الأمور لأمزجة بعض القضاة.

- ✓ إنشاء محكمة للأسرة تناط بها قضايا الأسرة المتعلقة بالمرأة وحقوقها, بهدف تيسير الإجراءات ومراعاة لطبيعة النزاعات، فتنظر في دعاوي الطلاق والنفقة والحضانة والحجر والعضل وغير ذلك مما يلحقه الرجل بالمرأة من ظلم .
- ✓ لابد من رفع الوعي من خلال الندوات المؤتمرات والظهور في الإعلام خاصة في الأوسط الريفية.
- ✓ كل اتفاقيات الدولية الموقعة لاغ تؤكد على المسؤولية الرئيسة لوقف العنف وتغير ثقافة المجتمع من خلال وضع قوانين رادعة بإضافة إلى امتلاكها المدارس والإعلام وقدرتها على وضع إستراتيجيات لردع العنف الممارس ضد المرأة.
- ✓ فالإسلام أعطى للمرأة حق الاختيار والتعليم والرأي والميراث والرفض والقبول لذلك لابد للعنف أن يتوقف سواء في البيت أو على مستوى العالم.
- ✓ إنشاء جمعيات نسائية تعنى بشؤون المرأة وتراقب أوضاعها غير السوية، حيث الملاحظ أن الجمعيات النسائية القائمة قد أقتصر دورها على العمل الخيري، مما يدعو إلى ضرورة المسارعة في إنشاء مثل هذه الجمعيات في ظل تنامي الإشكاليات التي تعاني منها المرأة .
- ✓ إشراك جمعيات حقوق الإنسان والناشطات من النساء في مراجعة التشريعات الخاصة بقضايا المرأة من عنف وحجر وعضل وسلب للحقوق وطلاق وحضانة ونفقة وغير ذلك، بما يتيح التصدي لكافة أنماط العنف ضد المرأة ويكفل لها نيل حقوقها الكاملة دون إهدار لكرامتها وسحق لإنسانيتها.
- ✓ سن قانون إجباري بتحديد عمر أدنى لتزويج الفتيات بحيث لا يقل عن ست عشرة سنة، وأن يمنع تزويج كبار السن للفتيات الصغيرات، وأن يحدد الفارق بين الزوجين بما لا يزيد عن عشرين سنة، وأن يجعل تسجيل الزواج في جهة رسمية أمراً إلزامياً.

الخاتمة:

وفي الختام يمكن القول بأن ظاهرة العنف من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية، فهي قديمة قدم الإنسان الذي ارتبط وما زال يرتبط بروابط اجتماعية مع الوسط الذي فيه يؤثر وبه يتأثر، إلا أن مظاهره وأشكاله تطورت وتنوعت بأنواع جديدة منها العنف ضد المرأة المتزوجة.

ونظرا للآثار السلبية التي يخلفها هذا النوع من العنف لابد من محاولة رسم إستراتيجية واضحة للوقاية من العنف الممارس ضدها وتوفير الحماية لها مما يسهم في التقليل من العنف وحفظ الفرد والأسرة، وينعكس بشكل نهائي على المجتمع الجزائري بشكل عام. وعليه فإن التقليل من ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة المتزوجة ينبغي أن يكون وفق إستراتيجية تشارك فيها جميع المؤسسات كل منها حسب نطاق عملها حتى تتحقق الفاعلية في مواجهة الظاهرة والتقليل قدر الإمكان من مخلفاتها:

وبناءا عما سبق، يمكن القول بأن هذه الظاهرة تدفعنا للتحرك العاجل من أجل إيقافها وإنصاف المرأة كيف لا وبدون المرأة ينقرض العالم بأسره.فمع مطلع القرن الواحد والعشرين ومع كل ما حققه الإنسان من التقدم الهائل في كافة الأصعدة والمجالات الحياتية، ومع ما يعيشه إنسان اليوم في عصر الحداثة والعولمة، ولكن لم يستطع هذا التقدم أن يهدي إلى البشرية جمعاء السلام والرفق والمحبة والألفة.

قائمة المراجع:

1 - ttps://www.djazairess.com/elayem/49690
2- ابن منظور، لسان العرب،المجلد التاسع، دار صادر، بيروت،1968، ص ص 257- 258.
3- ممدوح محمد دسوقي، دور خدمة الفرد في تخفيف معدلات السلوك العدواني، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر،2012، ص17.
4 - الجبرين، جبرين عليك،العنف الأسري خلال مراحل الحياة، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، 2006، ص20.
5- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح،دراسات سيكولوجية المرأة العاملة، ط3، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، د.ت، ص25.
6 - عدلي ألسمري،العنف في الأسرة: تأديب مشروع أم انتهاك محظور، دار المعرفة الجامعية، القاهرة،2000، ص44.
7- إبراهيم. خربوش،العنف الزوجي في مصر، مقالة موجز السياسات، سبتمبر،2010، ص.2
8 - علي أسعد وطفة، في أصل العدوانية الإنسانية، ط1 مكتبة الطالب الجامعي،2004، ص.52
9 - علي أسعد وطفة، نفس المرجع، ص .52
10 - علي أسعد وطفة، نفس المرجع، ص 52.
11 - غريب محمد سيد أحمد، وسامية محمد جابر، علم اجتماع السلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية،2005، ص ص 39 - 40.
13- سيد محمود الطواب،النمو الإنساني سسه وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص283.
14- وائل عبد الرحمان التل، عيسى محمد قحل: البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص48.
15- رشيد زرواتي: تدريبات على المنهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ط2008،3، ص212.